إشكالية الشرعية السياسية في الأنظمة السياسية الإفريقية وأثرها على الأمن والتنمية

The problem of political legitimacy in African political systems and its impact on security and development

نوال بلحربي*
جامعة الجزائر -3- الجزائر
belharbinawal@gmail.com

تاريخ الارسال:05 /2024/02 تاريخ القبول:29/04/ 2024 تاريخ النشر:2024/06/30

ملخص:

عرفت الأنظمة السياسية الإفريقية بعد الاستقلال عدة أزمات قوضت الاستقرار وأجلت عمليات التنمية، وكانت إشكالية الشرعية السياسية أبرز هذه الأزمات، والنابعة بصورة واضحة من تراجع الولاء المجتمعي للنظام وسلطته، والمؤثرة على قدرة الدولة في فرض سياساتها وأداء أدوارها بطريقة مشروعة، ففي ظل التعدد الإثني وتنامي الظاهرة العسكرية في الأنظمة الإفريقية، وسيطرت الآليات اللاشرعية على الآليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة والاستمرار فيها، اتسعت الهوة بين الأنظمة الحاكمة وشعوبها، الأمر الذي نتج عنه عدة انعكاسات سلبية في جميع المجالات خاصة مجالي الأمن والتنمية، بحيث تراجعت مستوياتهما إلى أبعد الحدود، وأصبحت القارة الإفريقية بؤرة توترات ونزاعات إثنية وحروب أهلية دائمة.

كلمات مفتاحية: الشرعية. الصراعات الإثنية. الانقلابات العسكرية. الاستقرار السياسي. الأمن والتنمية.

Abstract:

After independence, African political systems experienced several crises that undermined stability and postponed development processes. The problem of political legitimacy was the most prominent of these crises, stemming clearly from the decline in societal loyalty to the regime and its authority, and affecting the state's ability to impose its policies and perform its roles in a legitimate manner. In light of ethnic diversity and the growing phenomenon Military systems in African regimes, and illegal mechanisms took control of democratic mechanisms to reach and maintain power. The gap between the ruling regimes and their people widened, which resulted in several negative repercussions in all fields, especially the fields of security and development, so that their levels declined to the extreme, and the African continent became a hotspot. Perpetual tensions, ethnic conflicts and civil wars.

Keywords: ethnic conflicts. military coups. political stability. Security and development

*المؤلف المرسل

مقدمة

تمثل شرعية النظام السياسي أحد أهم مقومات الدولة واستمراريتها، فالنظام السياسي الذي يتصف بصفة الشرعية هو ذلك النظام القائم على عنصر الرضا الذي توفره القاعدة الاجتماعية، وبذلك تكون له القدرة على الحكم دون اللجوء إلى استعمال وسائل القمع والقسر والإكراه، وقد مثلت مسألة الشرعية السياسية في الأنظمة السياسية الإفريقية قضية محورية منذ استقلالها، بل وأصبحت أهم عنصر تدور حوله كل العمليات السياسية في هذه النظم، ما جعل الدارسين والمهتمين بالشأن الإفريقي يركزون دراساتهم على عناصر هذه القضية وهذا ما نحاول دراسته في هذا البحث أيضا.

إن ما يميز النظم السياسية الإفريقية هي التعددية الإثنية الموروثة والمدعمة من الاستعمار ما جعل مسألة تولي السلطة وممارستها وتحقيق الرضا المجتمعي بها أمرا ضروريا لاستمرار الدولة وحفاظا على كياناتها الاجتماعية المتعددة ودمجها في إطار الولاء للدولة، وقد ارتبط ذلك بضرورة تحقيق تنمية شاملة في ظل عدالة توزيعية واستقرار سياسي واجتماعي.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كون إشكالية الشرعية السياسية من أكثر الإشكاليات تعقيدا باعتبارها سلوكا يهدد أغلب المجتمعات الأفريقية نظرا لتأثيرها السلبي على التنمية السياسية والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي مما عكس أزمة بناء الدولة الوطنية.

أهداف الدراسة

تهدف دراستنا هذه إلى تسليط الضوء على إشكالية الشرعية السياسية في الأنظمة السياسية الأفريقية بعد الاستقلال، وذلك من خلال دراسة تطورها التاريخي وما هي المصادر التي اعتمدت عليها لبناء الشرعية السياسية بعد الاستقلال، كما تهدف إلى معرفة أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي أزمة الشرعية السياسية في هذه الأنظمة وتأثيرها على التنمية والأمن فيها.

إشكالية الدراسة

تعتبر إشكالية الشرعية السياسية أهم إشكالية واجهتها الأنظمة السياسية الأفريقية بعد الاستقلال، وما تزال مطروحة وبصورة ملحة إلى حد الساعة، والتي تنعكس سلبا على مختلف نواحي الحياة، لهذا نحاول دراسة هذا الموضوع من خلال طرح الإشكالية التالية: **ماهي مظاهر إشكالية الشرعية السياسية في الأنظمة الأفريقية؟ وكيف انعكست على عمليات التنمية والأمن؟**

يندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية:

- ما هو مفهوم إشكالية الشرعية السياسية؟
- من أين تستمد الأنظمة الأفريقية شرعيتها؟
- هل كان لإشكالية الشرعية في الأنظمة الأفريقية انعكاسات على الأمن والتنمية؟

فرضيات الدراسة

يمكننا طرح مجموعة من الفرضيات كما يلي:

- ارتبطت إشكالية الشرعية السياسية في الأنظمة الأفريقية بتطورها التاريخي وارتباطها بالموروث الاستعماري.
- أدت العديد من العوامل إلى تنامي إشكالية الشرعية في الأنظمة الأفريقية.
- أثرت إشكالية الشرعية السياسية في الأنظمة الأفريقية على الاستقرار السياسي والاجتماعي ما عرقل عمليات التنمية.

أما المناهج المعتمدة فنجد المنهج التاريخي وهو الغالب لتناسبه مع طبيعة الموضوع، حيث ساعدنا في تتبع التطور التاريخي للأنظمة السياسية الأفريقية، وكذا تطور مصادر شرعيتها تاريخيا، كما اعتمدنا على منهج الوصفي لوصف الظاهرة.

وللإجابة على الإشكالية قسمنا دراستنا هذه إلى ثلاث عناصر أساسية:

أولا: الإطار المفاهيمي لإشكالية الشرعية السياسية.

ثانيا: الأنظمة السياسية الأفريقية: تطورها التاريخي ومصادر بناء شرعيتها السياسية.

ثالثا: انعكاسات إشكالية الشرعية في الأنظمة الأفريقية على الأمن والتنمية.

أولا: إشكالية الشرعية السياسية: تأصيل مفاهيمي

بالرغم من أن مصطلح الشرعية السياسية مصطلح مركزي في العلوم السياسية إلا أن معناه لا يزال غامضا، يتطلب العديد من الدراسات والأبحاث لوضع هذا المصطلح ضمن مفهوم موحد له مقاييس ومعايير يمكن من خلالها قياس الشرعية السياسية، يمكن النظر من خلالها إلى طبيعة السلطة والنظام السياسي الذي تتحرك خلاله الفعاليات السياسية المختلفة، في مسعى منها لتحقيق أهدافها المتعددة وتأمين استقرارها واستمرارها لأطول مدة ممكنة.

نحاول في هذا العنصر وضع إطار مفاهمي لإشكالية الشرعية السياسية من خلال تعريفها وتبيان صورها وأهم مصادرها وهذا في العناصر الآتية.

1.مفهوم الشرعية السياسية

إن مفهوم الشرعية السياسية من أكثر المفاهيم تعقيدا من منظور علم السياسة المعاصر، وذلك لمركزيته في العلوم السياسية، فضلا عن اختلاف الباحثين والمنظرين الذين تناولوه بالدراسة حول تحديد مفهومه والمفاهيم الإجرائية التي تندرج تحت عنوانه، وهذا نابع من وجود عدة توجهات نظرية في دراسة هذا المفهوم، واستخدام تعبيرات مختلفة للدلالة على ظاهرة واحدة متعددة العناصر، الأمر الذي من شأنه أن يحدث خلطا والتباسا عند الكثيرين، لهذا نحاول في هذا العنصر التعرف على مفهوم الشرعية من خلال تعريفها ومعرفة مصادرها وأنواعها كما يلي:

1.1. التعريف الشرعية السياسية

إن معتقدات الغالبية من المجتمع حول مصدر ومنبع السلطة هي مصدر الشرعية لهذه السلطة والنظام، بحيث تكون هذه الغالبية تؤمن بأن الصورة التي تمارس بها السلطة في هذا المجتمع هي الأصح والأصلح لهم، وبالتالي يؤيدونها ويطيعونها فيما تقوم به[1].

إن كتابات ماكس فيبر Max Weber هي المرجع الرئيسي في الأدبيات الغربية حول موضوعي الشرعية والسلطة، حيث يذهب إلى أن "النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر معه مواطنوه أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة"[2].

أما موريس دوفرجيه (M . Duverger) فيرى "أن الحكومة التي تمثل رأي الشعب تتمتع بصفة الشرعية من حيث أصولها وجذورها وهيكلها وتركيبها، وكل حكومة عداها تكون غير شرعية، إذ أن الشرعية هنا ليست أكثر من مجموعة من المعتقدات يختلف معناها ومضمونها ومرماها باختلاف البلدان والأزمان[3]، يرى ديفارجيه من تعريفه هذا أن كون الحكومة شرعية لا يعني أنها صالحة وتخدم الصالح العام، وإنما يكفي لإثبات صفة الشرعية لها أن يعدها المواطنون ذات سلطات شرعية دستورية، فهنا الشرعية ليست نابعة من إنجازات الحكومة ومؤسساتها، وإنما نابعة أساسا من معتقدات الأفراد وإيمانهم بهذه الحكومة.

أما هدسون (Hudson) فيرى "أن الفرد قد يقبل أن يطيع السلطات وبأن يتبع مطالب النظام القائم لأسباب مختلفة، غير أن الدعم الأقوى ديمومة لن يتأتى إلا عن اقتناع ذلك الفرد بأن قبوله بالسلطة وطاعته لها وتنفيذه لمطالبها أمور محقة ومقنعة"[4]، ويذهب هدسون إلى أن اقتناع الأفراد وقبولهم بالسلطة أقوى دعم لها، وهو سبب يجعلهم ينفذون مطالبها دون اعتراض على أي منها.

ويطرح إستون مفهومه لعملية تأثير وتأسيس النظام الحاكم لشرعيته بعيدا عن القسر والإكراه، فيقدم فكرته عن "التوزيع السلطوي للقيم" من خلال ثلاثة مفاهيم حاكمة: القوة المترجمة إلى السلطة، السياسة أو القرار، والمجتمع بمطالبه وتوقعاته، ويرى أن حرص النظام على خلق إحساس الشرعية هو إحدى الوسائل المهمة لتنظيم تدفق التأييد العام لمصلحته فيقول إن المواطن يقبل بسلطة الحاكم عليه ليس لمصلحة شخصية ضيقة وآنية وإنما يقبلها على اعتبار أنه الأصلح للحكم والأجدر به، ويرى في هذا الحاكم أو النظام تحقيقا لمبادئه وقيمه التي تتسق مع قيم ومصلحة العامة.

أما ليبست (Lipset) فيربط الشرعية بالمصلحة المتبادلة بين النظام وسلطته من جهة والمجتمع من جهة أخرى، حيث يسعى النظام إلى تحقيق التنمية المتسمة بالفعالية، في المقابل يحكم المجتمع على النظام بمدى تطابق سياساته مع مبادئ ومطالب هذا المجتمع، فالنظام إذا استطاع إقناع الجماعات بفاعلية سياساته أمكنه ذلك من حيازة شرعية البقاء والاستمرار، ولهذا لم ينظر ليبست إلى مسألة الشرعية كمسألة تقييمية، وإنما نظر إليها على أساس التطابق الذي يكون في القيم، وبذلك كل نظام سياسي قائم يعمل جاهدا من أجل حصول هذا التطابق، وإلا أصبح هذا النظام مهددا بقلبه أو تغييره من طرف الجماعات الاجتماعية بحجة أنه فاسد.

وأيد روسو في كتابه "العقد الاجتماعي" هذا التوجه لما اعتبر أن الاعتراف بعدالة الدستور وصلاحه هو الضمانة القوية لوجود أي جماعة واستمرارها، بحيث تتبنى هذه الجماعة وتؤمن وتؤيد ما جاء به هذا الدستور باعتباره مصدرا للعدالة والمساواة[5]، وبما أن الدولة تمثل العامة ومصالحهم لهذا وجب عليهم الطاعة ما دامت هذه الدولة في خدمتهم، وجاءت كتابات روسو من أجل حرية الإنسان الذي عليه أن يحرص على تدعيم الإرادة العامة ونصرتها، لأنها ضمانه الوحيد في العيش الكريم، ومثل ما تعطي الطبيعة لكل فرد سلطة مطلقة على حياته، فإن العقد الاجتماعي يعطي للهيكل الاجتماعي سلطة عامة على جميع أفراده، ويسمح له بسن القوانين وفرضها على الجميع بناء على رغبة الأغلبية من أفراد المجتمع.

وإذا عدنا إلى التراث العربي الإسلامي فإننا نجد مفهوم البيعة كمقابل لمفهوم الشرعية السياسية كما يقول ابن خلدون: "هي العهد على الطاعة كأن المبايع يبايع أميره على أنه يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك، ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكره، وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهدهم جعلوا أيديهم في يده تأكيدا للعهد"[6]، وهكذا تبنى الشرعية السياسية في المنظور السياسي الإسلامي على الطاعة المجتمعية، تلك الطاعة المؤسسة على الاختيار والرضا والقبول، فهناك توافق على المرجعية التي تجمع النظام السياسي والجماعة، تلك المرجعية القائمة على الأسس العقدية والأخلاقية المعيارية والقانونية الإجرائية.

من خلال ما تم عرضه، نستخلص السمات الأساسية المميزة لمفهوم الشرعية نذكر البعض منها فيما يلي:

- يرتبط مفهوم الشرعية بنظرة المحكوم للحاكم، ومدى تقبل الأول لسياسات الثاني، وهي علاقة تبادية يقوم فيها الحاكم بخدمة المحكوم وإقناعه بأن سياساته هي الأنسب والأصلح له، في حين يقوم المحكوم بطاعة أوامر الحاكم مقتنعا بها ومؤيدا لها[7].

- الإلتزام السياسي إنما ينتج عن حق الحاكم في الحكم، وأن شرعيته إنما تكتسب عند نجاحه في إقناع المحكومين بجدوى حكمه، وبذلك كسب طاعتهم[8].

- ترتبط شرعية النظام بمدى رضا المحكومين عنه وعن سياساته، فكلما احتل النظام موقعا جيدا وسط المجتمع اتسعت شرعيته، ولا يكون ذلك إلا إذا استطاع هذا النظام أن يحافظ على القيم التي يؤمن بها أفراد المجتمع ويعمل على حمايتها وترقيتها[9].

- أغفلت التعاريف السابقة الحديث عن شرعية المعارضة، وركزت فقط على شرعية النظام والسلطة الحاكمة، فقد تكتسب المعارضة صفة الشرعية في الوقت الذي يفقد فيه النظام وسلطته هذه الشرعية، وتكون هذه الحالة عندما يكون نظاما فاسدا لا يتوافق مع قيم ومطالب المجتمع ويمارس سلطته في معزل عن البيئة التي

يتواجد فيها، في المقابل تقوم المعارضة باحتواء الجماعات الساخطة على النظام وتتبنى مطالبها وقيمها وتسير معها من أجل الإطاحة بهذا النظام واستبداله.

- يظهر الفرق بين الشرعية السياسية والمشروعية على أساس أن الشرعية السياسية هي الاعتقاد بتطابق السلطة مع التصورات التي كونتها الجماعة المحكومة عن هذه السلطة، أما المشروعية فهي تطابق أعمال السلطة مع ما ينص عليه الدستور والقانون وهي ما يمكن أن نسميها الشرعية الدستورية أو القانونية.

ومن ثم فإن النظام السياسي يستمد قوته وشعبيته من القرارات التي يتخذها، والتي تهدف إلى تحقيق العدالة والأمن في الدولة، ومن الثابت أن أي نظام سياسي لا يستطيع البقاء دون طاعة الأفراد سواء بالنسبة لقبول القرارات الصادرة عنه أو الاعتراف به كسلطة عليا، أما إذا لجأ النظام السياسي إلى تخويف الأفراد وفرض سيطرته عليهم فإنه يكون معرضا للخطر ويصعب عليه أداء مهامه في جو من عدم الاستقرار، فالنظام لا يمكن له أن يحوز صفة الشرعية المطلقة التي تعني الرضا الكامل والتام به، بل يمكن أن تكون هذه الشرعية نسبية، لكن المهم للنظام أن يحظى بقدر عال من الرضا الشعبي، أما الفئات المنكرة له عليه أن يتعامل معها في إطار ما يتوافق مع القوانين المنظمة للمجتمع، بل ويسعى جاهدا من أجل كسب تأييدها مستقبلا، فالنظام الناجح هو الذي يستطيع أن يوفق بين مقتضيات الموالاة والمعارضة.

2.1. مصادر بناء الشرعية السياسية

1.2.1. عند مفكري العرب

تستمد الشرعية عند ابن خلدون من: الطبيعة، التنظيم والشرع، يذكر أنواع الملك الثلاثة: يتكون النوع الأول "الملك الطبيعي" من أدنى مراتب السياسة ويسميه بالدولة الطبيعية، وهي سياسية تتم بمقتضى الغرض والشهوة، أما النوع الثاني فهو السياسة العقلية الذي يهتم بأمور الناس يسعى من خلالها إلى كسب الرضا، أما السياسة الدينية "الخلافة" فهي ترتبط بالجانب الديني وصلاح الآخرة وهو النوع الثالث.

تتبنى الشرعية عند ابن خلدون على اعتبارها عقد بين طرفين، الأول هو الحاكم والثاني هم الرعية، وليس على قواعد دستورية قانونية وضعية، فالرئاسة لا تأتي من خضوع الأفراد للقوانين الوضعية وإنما تأتي من التغلب الذي يحصل في العمران، ومؤداه أن يخضع المحكومين طواعية لصاحب هذا الغالب باعتباره الحاكم الشرعي والوحيد مقابل حرص هذا الأخير على خدمتهم وحمايتهم.

2.2.1. عند مفكري الغرب

- **عند ماكس فيبر:** يذهب ماكس فيبر إلى تحديد مصادر الشرعية في ثلاث مصادر هي: التقاليد، الزعامة الملهمة (الكاريزما) والعقلانية القانونية"[10]، ومن المفهوم بالطبع أن هذا التصنيف لمصادر الشرعية السياسية هو تصنيف مثالي، وأنه في الواقع السياسي تختلط هذه المصادر الثلاثة للشرعية السياسية بعضها في

البعض بدرجات مختلفة ومتباينة، ولكن يضل الوزن النسبي لمصدر واحد هو الأساس وهو الأقوى في إضفاء الشرعية.

فالمصدر التقليدي للشرعية السياسية يقصد به تلك الشرعية النابعة من علاقات مجتمعية قديمة مبررة لم تنته بعد، تستمد من قدسية العادات والتقاليد السائدة في المجتمع، وبذلك يكون الحاكم ضمن هذه المجتمعات متمتعا بسلطة مطلقة تصل إلى حد الاستبداد[11].

أما المصدر الثاني وهو **الزعامة الملهمة** أو ما يسميه "فيبر" بالكاريزما "فيرتبط بشخصية الزعيم سواء أكان في السلطة بالفعل أو متطلعا إليها، ومصدر الولاء والطاعة لهذا الزعيم هو إعجاب المحكومين الشديد بصفاته وأعماله، وهي التي تجعله مصدر جذب وحب وهيبة واحترام"[12]، فشرعية القائد هنا نابعة من الاعتقاد بأحقية هذه الشخصية بمنصب القيادة بحكم تمتعها بجملة من المقومات والقدرات والإنجازات التي تؤهله لامتلاك السلطة، فالزعيم هو الشجاع القوي المحنك القائد للجيوش أو العالم بالحكم، أو يتمتع بخصائص نادرة ويصبح بمقتضاها قائدا أو زعيما، وقد يظهر معه أو بعده أعوان وأتباع يؤمنون بشخصيته ويعملون بمقتضى تعاليمه[13].

وتستند **السلطة القانونية** القائمة على العقلانية إلى الإيمان بوجود قيم غير شخصية لا بد من اتباعها، الطاعة هنا لا تكون لشخص معين وإنما لمجموعة من المبادئ الموضوعية العقلانية، تفترض إتباع الأوامر التي تصدر من السلطة الشرعية، التي تفترض بدورها وجود مجموعة رسمية مستقرة تتولى تنظيم السلوك تنظيما رشيدا.

ويستند هذا النوع من الشرعية على قواعد مقننة ومحددة تحدد حقوق وواجبات الحاكم ومساعديه، كما تتحدد كل القواعد التي تحدد طريقة التعيين في المناصب وانتقال السلطة وتداولها والصراع عليها، وفي مقابل هذا تتحدد حقوق وواجبات المحكومين والعلاقة القانونية التي تربطهم بالسلطة.

ولكن القانون لا يجعل الشرعية القانونية بالضرورة مرادفة للشرعية السياسية، وبلا شك فإنه من الضروري إتباع إجراءات قانونية مقبولة، ولكن هذا لا يكفي، ذلك أن الاعتقاد بالشرعية القانونية يفترض في الحقيقة شرعية نظام عادل يقيم القانون، "ولذلك لابد من توافر شرطين متكاملين أولهما: يجب أن تكون النصوص القانونية متفقة مع القيم لهوية المجتمع، وثانيهما: يجب أن تساهم النصوص القانونية بطريق موثوق فيها لتحقيق قيم المجتمع.

- **عند دافيد استن:** وإذا عدنا إلى دافيد استن نجده قد طور ثلاثية فيبر السابقة وأتى بثلاثية أخرى، حصرها في الزعامة الكاريزمية والإيديولوجية والشرعية البنيوية.

يعتبر استون أن القائد قد لا يتمتع بقدسية دينية أو حالة لا مثيل لها في المجتمع حتى يكون كارزما، بل يمكن أن يكون القائد ملهما في مجتمعه ولهذا يحظى بالقبول والتأييد، وبذلك يعتبر أن الكارزما يمكن أن تكون مصدرا أساسيا لشرعية الحاكم[14].

ويرى في مجموعة المبادئ والتوجهات السياسية التي يؤمن بها أفراد المجتمع والتي تسود في وقت ومكان معينين مصدرا آخر للشرعية وهي ما يسميها **بالإيديولوجية**، حيث يتحدد وفقها الحقوق والواجبات المتبادلة بين الحاكم والمحكومين، وبالتالي تحديد درجة القبول والرفض لهذا النظام[15].

وقد يكون مصدر الشرعية هو المأسسة السياسية، بحيث تنتقل فيها المؤسسات السياسية من البنى التقليدية إلى بنى معقدة قادرة على أداء وظائفها بشكل يتأقلم ويتماشى مع تطورات المجتمع وتزايد حاجاته، على أن تكون لعملية المأسسة هذه بنية داخلية متماسكة قادرة على إخراج ما يتلاءم وضرورات بناء قاعدة من الرضا والشرعية تجاه هذه المؤسسات[16].

ويضيف البعض **الفاعلية** كمصدر مهم للشرعية السياسية، وتحدث هذه الحالة عندما يكون النظام قادرا على إدارة التنافس وحل الأزمات والتوفيق بين مدخلاته ومخرجاته خاصة في الأوقات الحساسة، وهنا يسير النظام نحو تحقيق الفعالية وزيادة مقومات الولاء لقياداته وسياساته[17].

3.1. أنواع الشرعية السياسية

إذا انطلقنا من المصادر السابقة للشرعية السياسية أصبح بإمكاننا أن نجد عدة أنواع لها، حيث يرتبط كل نوع بمصدر من مصادرها، نوضح ذلك فيما يلي:

1.3.1.الشرعية الثورية

"وتعني أن الثورة – سواء من أجل نيل الاستقلال، أو من أجل التخلص من الأنظمة التي حكمت بعده – هي في حد ذاتها مصدر شرعية من تولوا الحكم في أعقابها[18] .

فالشرعية السياسية هنا تستمد قوتها من أهدافها وليس من إرادة الشعب واختياره، "فهذه الشرعية تبيح للثورة اللجوء إلى إجراءات استثنائية لتحول مبادئها وبرامجها إلى قوانين ونظم، ولا تستحق هذه الأخيرة صفة الشرعية إلا إذا كانت لصالح الأغلبية المطلقة[19].

2.3.1. الشرعية الدستورية

"وتعني أن تكون مبادرات الحكم قابلة للتوقع لأنها مشروطة في أصولها وفي نتائجها بشبكة من القوانين المعروفة والمتفق عليها"[20].

3.3.1.الشرعية الشعبية

بما أن المؤسسات السياسية تضمن المجال العام، فإن هذه المؤسسات تتطلب مشاركة فعالة من قبل أعضاء المجتمع، ومن أجل تحقيق هذا فإن النظام السياسي يتجه إلى التعبئة الاجتماعية من أجل كسب الرضا الشعبي، وقد يتجه النظام في ذلك إلى عدة أساليب، فقد يتخذ في ذلك العمل الاقتصادي سببا لتوسيع قاعدة المؤيدين لسياساته، وقد يعمد إلى العمل على الصعيد الخارجي، "وقد يوظف النظام الدين لحساب السياسة[21].

2. مفهوم إشكالية الشرعية السياسية:

قد تصبح مسألة الشرعية السياسية إشكالية في حد داتها، وتأخذ عدة صور لها حسب تعقدها وتشابك عناصرها، وكذا حسب أسبابها ودوافعها وفواعلها، وهذا ما نحاول تبيانه في هذا العنصر.

1.2. تعريف إشكالية الشرعية السياسية

من المعروف أن أزمة الشرعية يمكن أن تصيب النظام الحاكم لأسباب عديدة، وقد يترتب عليها الإطاحة بالنظام أو تغييره سواء باستخدام أساليب سليمة أو عنيفة، ولكن انهيار شرعية النظام لا يؤثر بالضرورة على الدولة ككيان سياسي يشمل الجميع في إطاره، وتجري داخله مختلف التفاعلات والعمليات السياسية وغير السياسية[22].

إن غياب عنصر الشرعية يدفع بالنظام إلى استخدام وسائل الإكراه والعنف لفرض الطاعة والحفاظ على الحكم واستمراره بما يتوافق ومتطلبات السلطة والنظام، وفي مقابل ذلك فإن السلطة الحاكمة تضع أهدافا معينة مستمدة من آمال وتطلعات الشعب، وبقدر ما تكون هذه الأهداف مهمة فإن فشلها في تحقيقها وتجاوزها لحدودها يضع شرعية النظام موضع تساؤل، الأمر الذي قد ينتج عنه رفض لهذه السلطة والنظام من قبل المجتمع باعتبارهما عاجزين عن الاستمرارية والعمل بفعالية والقدرة على إفادة المجتمع الذي تحكمه.

2.2. صور إشكالية الشرعية السياسية

تأخذ إشكالية الشرعية السياسية عدة صور تختلف حسب الأسباب التي أدت إلى فقدان الشرعية، فقد تكون أزمة مؤسسات أو أزمة قادة أو أزمة سياسات، وقد تكون إشكالية الشرعية السياسية أزمة تغيير وهي غالبا ما تحدث في فترات التحول في البناء الاجتماعي برمته، كما يمكن أن تكون إشكالية الشرعية السياسية أزمة فعالية حيث كثيرا ما تأتي من عجز السلطة عن تحقيق الإنجازات الكبرى في التنمية والتطوير، وقد تكون أزمة هوية وهنا نكون أمام أزمة شرعية الدولة التي قد تؤدي إلى انهيار الدولة ككل.

1.2.2. إشكالية الشرعية السياسية إشكالية دستورية ومؤسساتية

في هذه الحالة تنعكس إشكالية الشرعية في وجود رفض كلي للمؤسسات السياسية القائمة على اعتبارها غير مؤهلة لتولي إدارة الحكم، وقد يتقبل المجتمع المؤسسات لكن دون تقبل من يديرها، وبذلك يرفضون كل ما يصدر عن هذه المؤسسات من مخرجات وسياسات[23].

كذلك كلما تعددت مخرجات النظام السياسي في مواجهة المعارضة المجتمعية أو السياسية وتوالت عمليات التعديل الخاصة بالقوانين الناظمة لعمل المعارضة، عبر ذلك على وجود أزمة شرعية سياسية، كما تحدث أزمة الشرعية السياسية أثناء عملية إحلال مؤسسات جديدة أكثر حداثة محل المؤسسات التقليدية في المجتمعات المتخلفة على اعتبار أنها أصبحت لا تساير تطلعات المجتمع، بل أنها قد تثار في المجتمعات المتقدمة كذلك عندما تنشأ مؤسسات جديدة أو وظائف جديدة لم تمارسها المؤسسات التقليدية التي كانت موجودة من قبل[24].

2.2.2. إشكالية الشرعية السياسية أزمة تغيير

قد تكمن إشكالية الشرعية السياسية في أزمة تغيير، وهي غالبا ما تحدث في فترات التحول في البناء الاجتماعي كاملا، وتنبع هذه الأزمة نتيجة نشوء انقسامات متعددة في المجتمع، بحيث تتمكن جماعات جديدة أن تبني علاقاتها مع الجماهير بناء على قيم جديدة غير تلك التي كانت مقبولة في الماضي، وتحدث هذه الأزمة خلال فترة انتقال إلى بنيان اجتماعي جديد[25].

وقد تنتج أزمة من التغيير الذي يحدث في قمة السلطة، إما في شخص الحاكم، أو في المؤسسات الفاعلة والمؤطرة للعمليات السياسية والاجتماعية.

3.2.2.إشكالية الشرعية السياسية أزمة فعالية

إن مطلب الفعالية إنما ينصرف مبدئيا إلى القدرة على تحقيق تنمية اقتصادية مستمرة، كما ينصرف أيضا إلى قدرة النظام السياسي على استيعاب مطالب المجتمع، وهذا ما ينعكس بصورة جلية في نظام سياسي يتمتع بشرعية عالية، فشرعية النظام السياسي ليست محددة فقط بدرجة انفتاحه على المجال المجتمعي، ولكن أيضا بمدى فعاليته الوظيفية، ومدى قدرته على تحقيق درجة عالية من الوظائف الخاصة بالمجتمع[26].

يبقى عنصر الفعالية مهما لاستمرار النظام واستقراره، حيث يلعب هذا العنصر دورا كبيرا في حصول النظام على التأييد الشعبي والرضا بسياساته ومخرجاته، لهذا فإن البلدان النامية كثيرا ما تجد صعوبة في تحقيق الشرعية نتيجة لإخفاقها في تحقيق الفعالية بجميع أوجهها، وبذلك ينظر إليها على أنها فاشلة في إدارة شؤون الحكم، وبالتالي تصبح مقتنعة بحتمية التغيير[27].

ثانيا: الأنظمة السياسية الإفريقية: تطورها التاريخي ومصادر بناء شرعيتها السياسية

ارتبط بناء الشرعية السياسية في الأنظمة السياسية الأفريقية بتطورها التاريخي، حيث فرضت ظروف كل مرحلة مصدرا غالبا للشرعية وبالتالي نوعا محددا للشرعية السياسية، والتي تتوافق مع متطلبات المجتمع، نحاول في هذا العنصر التعرف على التطور التاريخي للأنظمة السياسية الأفريقية ومصادر بناء الشرعية في كل مرحلة.

1. التطور التاريخي للأنظمة السياسية الإفريقية

مرت الأنظمة السياسية الأفريقية عند تطورها بعدة مراحل نحاول تسليط الضوء على مرحلة ما قبل الاستقلال ومرحلة ما بعد الاستقلال.

1.1. مرحلة ما قبل الاستقلال

قبل بداية الحركة الاستعمارية المباشرة تجاه القارة الإفريقية بعد النصف الثاني للقرن التاسع عشر كانت القارة الإفريقية تعيش حالة من التفكك والتراجع لممالكها، وهذا بسبب ما شهدته القارة من استنزاف لمواردها البشرية طوال ثلاث قرون (1650– 1830) نتيجة لتجارة العبيد، والتي انعكست سلبا على كيان الممالك والدويلات التي كانت قائمة خلال هذه الفترة، ونذكر على سبيل المثال مملكة الكونغو، المونوموتابا بزمبابوي،

مملكة الأشانتي، بساحل الذهب(غانا)، الداهومي بالبنين، بالإضافة إلى ممالك وإمارات شرق إفريقيا(زنجبار، وكلوة، ومالينديي، بوغندة، أوفات، ممباسا، مقديشو)، الخلافة العثمانية شمال إفريقيا.

فقد كانت أفريقيا قبل الاستعمار كيانات تتسم بالحكم القبلي، ترتكز على الثقافة والتقاليد، وتستند إلى هيكل إداري وسياسي منظم، يتولى الحكم فيها طبقة حاكمة تتولى أمور التجارة وعمليات التبادل مع جيرانها، واستندت تلك الطبقات الحاكمة إلى الأساطير والتاريخ الشفهي كآليات لتعزيز التماسك وتقوية أواصر الهوية الوطنية، ونجحت في ضمان الولاء السياسي. وقد عمل الاستعمار على تمزيق هذه الوحدة التي شكلت سر بقاء هذه الكيانات الإنسانية، وهي المبادئ التي عملت هذه الدول على استرجاعها بعد استقلالها[28].

اتخذت بعض هذه الكيانات شكل أمم ترتبط بمفهوم الأمة، في حين فإن كيانات أخرى كانت كيانات ترتبط بالإقليم، وكانت الفئة الأولى تشكل كلا من (كونغو، كوبا، لوبا ورواندا) إذ استطاعت هذه الكيانات أن تبنى هوية وطنية على مدار قرون من الزمن، بينما شكلت الثانية ممتلكات تفتقر إلى الهوية الوطنية مثل (مملكة إنبانجالا ومملكة نياموبزي).

لقد اتبعت قوى الاحتلال الأوروبي أنماط متعددة وأشكالا مختلفة في حكم الشعوب الإفريقية ابتداء من الحكم غير المباشر، الذي ميز أسلوب الإدارة البريطانية كانت النزعات الإقليمية والإثنية واضحة فيها، وأفضت إلى خلق مشكلات واضحة في عملية بناء الدولة ما بعد الاستعمارية ، ومرورا بالحكم المباشر الذي يعد أحد الملامح الرئيسية للإدارة الاستعمارية الفرنسية حيث أفضت مركزية السلطة الاستعمارية الفرنسية إلى إضعاف الزعامات الإفريقية ومراكز سلطانها التقليدي، وهو ما أدى إلى تقليل احتمالات أن تمثل هذه الزعامات تحديًا للسلطة الوطنية بعد الاستقلال، وانتهاء باعتبار البلدان الإفريقية المستعمرة بمثابة أقاليم للدول الأوروبية وراء البحار، وهذا ما زعمته البرتغال مثلا بالنسبة لمستعمراتها في إفريقيا.

وقد شهد عام 1956 بداية استقلال الدول الأفريقية، وعهد جديد في تاريخ القارة، فاستقلت تونس والمغرب والسودان وقبلهم مصر، وشهد صدور القانون الذي أقام حكومات إقليمية في المستعمرات الفرنسية، وكذلك ظهور الهويات الوطنية في الكونغو وأنغولا وغينيا، وبذلك ظهر 54 كيانا أفريقيا مستقلا.[29]

2.1. بناء الدولة الدستورية بعد الاستقلال

مرت تجربة بناء دساتير الدول الأفريقية منذ موجة الحركات التحررية ونيل الاستقلال بثلاث محطات أساسية وجوهرية هي:[30]

المحطة الأولى: تبدأ من سنة 1960 تاريخ نيل الاستقلال لأغلبية هذه الدول، وتمتد إلى غاية سنة 1965 تميزت هذه المرحلة بقيام هذه الدول باعتماد النماذج الغربية في مجال بناء المؤسسات الدستورية، وكذا في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

المحطة الثانية: تبدأ من سنة 1965 وتمتد إلى بداية 1990 حيث ظهرت صراعات شديدة بين القيادات السياسية الوطنية مما أفضى إلى تسجيل العديد من الانقلابات العسكرية، وتم إرساء أنظمة عسكرية قضت على

ما تم تبنيه من حقوق وحريات، وتحولت القارة الأفريقية إلى بؤرة توتر وعدم استقرار سواء على الصعيد المؤسساتي، أو على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي.

المحطة الثالثة: تبدأ هذه المرحلة من سنة 1990 وهي في طور التحول إلى غاية الوقت الحاضر فبعد فشل التجارب السابقة في كل الدول الأفريقية، خاصة بعد انهيار القطب الشيوعي شرعت كل الدول الأفريقية في تبني برامج إصلاحية في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، تتميز هذه المرحلة المفتوحة بالعودة إلى الاختيارات الأولى التي اعتمدت عند نيل الاستقلال، من حيث التأكيد على دسترة الحقوق والحريات وفقا للمنهج الغربي، وإقرار التعددية.

2. مصادر بناء الشرعية السياسية في الأنظمة السياسية الأفريقية

إن مصادر بناء الشرعية السياسية في الأنظمة الأفريقية قبل المرحلة الاستعمارية تمثلت في كون الانسان الأفريقي في هذه الفترة كان يفتقد إلى فكرة الحقوق الفردية للإنسان بالشكل المتعارف عليها في الوقت الراهن، إلا أن الحاجة إلى الارتباط بالجماعة التي من شأنها أن تضمن الحماية والأمن من أجل البقاء والاستمرار، استوجب البحث عن كيانات اجتماعية تمثل السلطة المطلقة التي تسير في اتجاه واحد من أعلى القمة، حيث تستقر القوة والحكمة الممثلة في شخص القائد أو الزعيم وتتوجه نحو الأسفل في القاعدة الممثلة في المجتمع أو القبيلة، التي من شأنها أن تنفذ الأوامر دون اعتراض وإلا فقد يعتبر ذلك عصيانا يعاقب عليه[31].

وصنفت السلطة التقليدية في أفريقيا في هذه المرحلة التاريخية إلى ثلاثة أصناف هي[32]:

- **النمط الأول:** نمد جماعة الصيد: حيث أن أعضاء الجماعة تربطهم بشكل مطلق علاقة الدم، وتتسم هذه الجماعة بوجود تناسق سياسي واضح داخلها ومن أمثلة ذلك قبائل الكونج والمايوتي.

- **النمط الثاني:** يمكن وصفه باللادولة وهو ما يسمى بنمط المجتمعات المنقسمة حيث تنعدم فيها السلطة المركزية والجهاز الإداري والقضائي، وأمثلة ذلك مجتمعات اللوجولي والتالينسي والنوير.

- **النمط الثالث:** وهو ما يسمى نمط الدولة البدائية وهو الذي يتمتع بمركزية واضحة للسلطة السياسية ومثال هذا النمط نجد الزولو، النجواتو، البمبا، والأشانتي .

وقد اتسمت البلدان الأفريقية بالطابع التقليدي لأنظمتها القانونية التي كانت في شكل أعراف وعادات وتقاليد فكان البعض منها يغلب عليها الطابع الديني كبلدان شمال أفريقيا التي انتشر فيها الإسلام، والبعض الآخر تتكون من قواعد مستمدة من طقوس قديمة كبلدان وسط إفريقيا وجنوبها، لذلك لم تكن تعرف القانون بالمفهوم الغربي المعاصر سوى عند تعرضا للاستعمار الأوروبي.

أما مرحلة الاستعمار فقد لعب القانون الاستعماري دورا أساسيا في زعزعة كيان القواعد التقليدية وأدى فرض تطبيق القواعد الجديدة طوال المدة الاستعمارية إلى بلورة نظرة جديدة لتنظيم المجتمع عامة.

وبعد الاستقلال نجد أن الكثير من الدول الأفريقية اتجهت إلى تبني النموذج الديمقراطي من أجل كسب الشرعية السياسية من خلال تنظيم انتخابات دورية على مستويات عدة، باعتبارها الآلية الديمقراطية والشرعية لتولي ونقل السلطة، لكن واقع الحال أن هذه الانتخابات لم تكن حرة ولا نزيهة ميزتها التزوير والفساد الانتخابي، لذا لم تحض بتأييد المجتمع.

ينظر إلى الأحزاب السياسية في المجتمعات الافريقية على أنها مصدر للتفرقة والانقسامات، وهذا راجع بالأساس إلى طبيعة نشأة هذه الأحزاب، حيث تكون الإثنية والقبلية هما الأساس في ذلك، وما ينتج عنه اعتبار الحزب مصدرا للقمع وآلية لتوزيع الثروة والسلطة، وهذا ما انعكس سلبا على الأدوار الحقيقية المنوطة بالحزب من تنشئة وتعبئة ومشاركة، وأدى إلى إضعاف الأحزاب، وأصبت الجماعات لا تثق في العمل الحزبي باعتباره الطريق الديمقراطي للحكم، بل أصبح الحزب فضاء للنزاعات الإثنية، وإذا ما وصل الحزب إلى السلطة فإنه يقوم بشخصنة الحكم واعتباره ملكية خاصة، وبذلك أصبحت الانتخابات مجرد تقليد قانوني لا يلعب أي دور في تحديد الفائز، بل تبقى نتائج الانتخابات محددة سلفا في إطار الإنتماءات الإثنية[33].

ونتيجة تراجع المؤسسات المنتخبة لم يبق إلا الشرعية القبلية والشرعية الخارجية لتحل محل الشرعية السياسية، ولا يمكن أن تقوم الشرعية القبلية دون أن تستند إلى دعائم من الداخل من غير القبيلة والتحالفات القبلية الضيقة[34]، وما يمدها بالقوة وأسباب البقاء والاستمرارية هو العامل الخارجي والمتمثل في الاعتراف الخارجي من الدول الكبرى، والشرعية الخارجية هي التي تشكل الغطاء السياسي والرافد المالي والاقتصادي وتوفر الدعم العسكري والأمني والدبلوماسي[35].

ثالثا: انعكاسات إشكالية الشرعية السياسية في الأنظمة الأفريقية على الأمن والتنمية

تعاني الأنظمة السياسية الأفريقية من أزمة شرعية سياسية زامنت ميلاد الدولة واستمرت معها وارتبطت بعلاقتها بالمجتمع، وأثرت هذه الأزمة على عمليات التنمية وعلى الاستقرار السياسي والاجتماعي وهذا ما سنوضحه في العناصر الآتية.

1. أسباب تنامي أزمة الشرعية السياسية في الأنظمة السياسية الأفريقية

لقد كانت أزمة الشرعية هي الأزمة الأكثر إلحاحا في الأنظمة الإفريقية خلال السنوات الأولى للاستقلال، وقد طغى مطلب الشرعية على جميع المطالب بما فيها مطلب التنمية الاقتصادية، على اعتبار أن كسب الشرعية للنظام يعني كسب الولاءات الإثنية المتعددة لصالح هذا النظام، وهذا ما يسمح بالانطلاق الفعلي في عمليات التنمية المتعددة الأبعاد[36]، ومن المؤكد أنه عندما تتزامن أزمة شرعية النظام الحاكم مع أزمة شرعية الدولة، فإنه تصبح في هذه الحالة عرضة لخطر الصراعات الاجتماعية الممتدة والحروب الأهلية، بل قد يصل الأمر أيضا إلى حد انهيار الدولة وتحللها[37].

ويمكن لنا أن نوجز أهم الأسباب والعوامل التي أدت إلى ضعف أو انعدام شرعية النظم الأفريقية فيما يلي:

1.1. الانقلابات العسكرية

تتصدر القارة الأفريقية الترتيب العالمي في عدد الانقلابات بها والتي بلغت أكثر من 200 محاولة انقلابية منذ أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، ومن المفارقة العجيبة في إفريقيا أنه عند حدوث انقلاب عسكري فيها عادة ما يلجأ قائد الانقلاب إلى تشكيل مجلس أعلى يتولى رئاسته قائد الانقلاب، أو يقوم بتشكيل مجلس مدني كواجهة ويتولى هذا القائد التسيير الفعلي لأمور الدولة، والتحضير في نفس الوقت إلى إيجاد مخرج يمهد له للاستيلاء على السلطة بتنظيم انتخابات شكلية[38].

تبقى منطقة الساحل هي الأكثر توترا وعرضة للانقلابات العسكرية، وهذا ناتج عن كونها مركزا للجريمة المنظمة وتجارة السلاح والمخدرات والهجرة غير الشرعية، وهذا الأمر يبقى مرشحا للزيادة والاستمرار مادامت مسبباته مازالت قائمة ومستمرة، وستبقى ظاهرة الانقلابات العسكرية تتمركز في الساحل أكثر من غيره من المناطق الإفريقية الأخرى[39].

كما أن الانقلابات العسكرية المنتشرة في إفريقيا عادة ما تتأتى نتيجة لعدة أسباب منها: سياسية مثل تولي غير الأكفاء مناصب قيادية، وتفشي الفساد، ضعف الحزب الحاكم... أما اقتصاديا فتظهر في غياب التنمية والعدالة التوزيعية، أما العوامل الخارجية فهناك تدخلات أجنبية للتحريض على الانقلابات العسكرية خدمة لمصالحها.

وتبقى الانقلابات العسكرية هي النمط الغالب لنقل السلطة في الأنظمة الإفريقية، وهو نمط عنيف يقوم على الاستيلاء على السلطة بعيدا عن التأييد الشعبي، وبذلك تكون هذه القيادات العسكرية منذ البداية في مواجهة أزمة شرعية للسلطة وللنظام.

1.2. العوامل الإثنية وعدم الاستقرار السياسي

تعد السلطات الاستعمارية أول يد متدخلة في النزاعات الإفريقية، وذلك من خلال التقسيم الاستعماري للقارة في مؤتمر برلين 1884، والذي كان مناقضا للواقع الاجتماعي والإثني للمجتمع الإفريقي، كما ساهمت السياسات التي اتبعها المستعمر(فرق تسد) في تعميق التناقضات بشكل كبير في المجتمع الإفريقي، حيث لم تتطابق حدودها في أكثر الأحوال مع حدود الجماعات الإثنية، وهذا واضح جدا بالنسبة إلى الكثير من القبائل الإفريقية مثل قبائل الهوسا والباكونغو والفولاني وغيرها[40].

أصبحت الإثنية سببا رئيسيا في الصراعات الداخلية بالقارة حيث تم استغلال الإثنية من طرف الساسة الأفارقة من أجل تعزيز حكمهم والبقاء فيه، وقد حاولت الأنظمة الإفريقية وضع حل لهذه القضية من خلال:[41]

- استيعاب الجماعات الأضعف من خلال الجماعات الأكبر حتى ولو باستعمال العنف.
- استبعاد جماعات إثنية معينة وعزلها عن السياسة.

- الإدماج الوظيفي يعني منح الجماعات المختلفة حرية التعبير والممارسة الحرة إلى درجة منح الحكم الذاتي للتصرف في شؤونها المحلية، مثل اتفاق أديس أبابا لعام 1972 بين شمال السودان وجنوبه المستقل لاحقا، أو تكييف الحل الفيدرالي في إطار دولة واحدة مثل نيجيريا عام 1979 .

هناك عدة عوامل أدت إلى تراجع شرعية النظم الإفريقية وكرست الصراعات والانقسامات نذكر منها:

- الاستحواذ على السلطة وعدم مشاركتها.
- تحييد عمل المعارضة وإلغائه ورفض التعدد والاختلاف.
- تقوية السلطة التنفيذية على حساب السلطات الأخرى.
- استخدام القوة وأساليب القهر المادي لإخضاع المعارضة.
- اتساع أزمة الولاء للطائفة في مواجهة الدولة.
- غياب التداول السلمي على السلطة.

1.3. الاستبداد السياسي وغياب التداول السلمي على السلطة

إن أغلب الأنظمة السياسية التي ظهرت في إفريقيا بعد الاستقلال غلب عليها التوجه نحو الاستبداد، والانغلاق السياسي وتعزيز الحكم التسلطي الفردي، في ظل حكم عسكري أو سيطرة الحزب الواحد، وبذلك أوكلت المهمة الصعبة لبناء الدولة إلى النخب العسكرية أو المتشبعة أيديولوجيا وغير متحررة إثنيا، وهذا ما خلق بيئة مناسبة لفشل سياسات إدماج اجتماعي تتجاوز الانتماء الإثني.

وتحت مبرر الحفاظ على الوحدة الوطنية، فإن أغلب الحكومات في إفريقيا حافظت على هيمنة المجموعة الإثنية الحاكمة لكسب شرعية البقاء في السلطة بدل البحث عن الشرعية الوطنية الجامعة، وبذلك غذت بعض الدول الإفريقية النزاع الإثني بسبب غياب المؤسسات الديمقراطية التي تسمح للمجتمع بالمشاركة في صنع القرار ويمكن عبرها بناء التوافق المطلوب[42].

وكانعكاس للدكتاتوريات الإفريقية على مستوى الشعب فقد ازداد الفساد على مستوى الحكم ولم تحترم الحقوق الإنسانية، وزاد تقييد الحريات وتم هظم الحقوق وتجريم المطالبة بها، وهذا طبعا أجج الغضب الشعبي ضد الديكتاتورية الحاكمة التي تحتقر الشعوب وتراها غير مؤهلة لممارسة الديمقراطية أو حتى المطالبة بها.

ونتيجة لما تقدم فقد فشلت الأنظمة الإفريقية في تحقيق درجة مقبولة من التنمية عبر سياساتها الفوقية التسلطية، وأصبحت بذلك المطالبة بالديمقراطية المحور الذي تدور حوله كل المطالب المجتمعية، هذه السلبية في أداء الأنظمة الإفريقية نتج عنها حركات انفصالية وانقلابات عسكرية وحروب أهلية، مما أدى إلى بقاء المجتمعات والشعوب الإفريقية رهينة الأزمة الدائمة[43].

ولأن الأنظمة الأفريقية هي أنظمة سلطوية تسعى إلى احتكار السيطرة على الحكم بالشكل الذي هيمنت فيه على جميع مؤسسات الدولة، وجعلت منها أداة طيعة بيد النظام السياسي الحاكم، فإن أزمة الشرعية السياسية

وحالة الفراغ التنظيمي الذي تعيشه هذه الأنظمة انسحبت بمجملها على شرعية الدولة ذاتها، فأصبحت الدولة بمؤسساتها وتنظيماتها القائمة أمام حالة من الرفض الجماهيري صاحبها النكوص إلى الأطر الاجتماعية التقليدية، أو اللجوء إلى وحدات فاعلة أخرى لتحل محلها[44].

وغدا الحال هذا وكأنه تعبير عن انحطاط الدولة وترهلها، وفتح الباب على مصراعيه أمام ظهور حركات التمرد والانفصال، بل وإن بعض الدول الأفريقية شهدت انهيار جهاز الدولة تماما وحلول فاعلين جدد محلها، ففي الصومال مثلا حل فاعلون جدد محل الدولة المنهارة، كما شهدت (ليبيريا) حالة الانهيار الشامل للدولة، حيث غابت الدولة في ليبيريا بوصفها النظام الشرعي القائم، كما انهار المجتمع اقتصاديا واجتماعيا[45].

ومن الخصائص المميزة لانطباع النخب الحاكمة عن سلطة الدولة أنها لابد وأن تستخدم لتحقيق مكاسب شخصية في المقام الأول، سواء كانت هذه المكاسب في صورة ثروة أو سلطة أو مركز اجتماعي، أو نفوذ شخصي، بدلا من استخدام السلطة لخدمة المصالح الشخصية الضيقة[46].

1.4. أزمة التغلغل والاندماج

نتج عن التعدد الإثني وتعقدة صعوبة السيطرة على هذه الجماعات والتوفيق بين مطالبها المتعددة والمتعارضة أحيانا، وظهرت الدولة عاجزة وغير مؤهلة لقيادة هذا التعدد وتحقيق التعايش والتوافق بين مكوناته، وذلك أدى إلى انقسام الولاءات بحيث أصبحت الجماعات تدين بالولاء للإثنية التي تنتمي إليها بدلا من الولاء للدولة التي تحتويها، وقد أثرت هذه الظاهرة كثيرا على الاستقرار وغذت الصراعات الإثنية وعصفت بالوحدة الوطنية.

ونظر لاتساع الرقعة الجغرافية لبعض الدول الإفريقية، وصعوبة التضاريس وانتشار الأدغال في دول إفريقية أخرى، تجد هذه الدول صعوبة في التحكم والسيطرة على جميع أراضيها، مما يجعلها تستعين بفواعل غير رسمية كالقبائل وبعض الإثنيات بالإضافة إلى شبكات الجريمة المنظمة، والجماعات المسلحة، وهذا ما يغذي حالة اللااستقرار.

فعدم قدرة الحكومة المركزية في بعض دول القارة الأفريقية على التواجد الفعال في مختلف أرجاء الوطن، وعدم قدرتها على بسط سيطرتها وإعمال قوانينها وسياستها على كافة أفراد المجتمع، فهذا يعني أنها تصبح في هذه الحالة عرضة لخطر الصراعات الاجتماعية الممتدة والحروب الأهلية، وقد يصل الأمر إلى حد انهيار الدولة.

1.5. العامل الاقتصادي

إن النخب الحاكمة بعد الاستقلال رسمت دعائم نظام أبوي يقوم على شبكات الزبانية السياسية والممارسات الفاسدة، حيث أن التنافس بين المجموعات الإثنية حول الملكية والوظائف وغيرها من الامتيازات الاقتصادية زاد من حدة النزاع فأصبحت التنمية سببا من أسباب النزاع الإثني[47].

كما أن تأثير التنمية والحداثة في الدولة الأفريقية كان محفزا للصراع بين المجموعات الإثنية حول القوة والثروة والأمن، وبالنتيجة تندلع الصراعات العنيفة بين المجموعات، وقد أدى إتباع سياسات اقتصادية تمييزية وغير متوازنة إلى ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الأجور، وتفشي ظاهرة الفساد في المجتمع الإفريقي.

خلفت السياسات الااقتصادية الاستعمارية وضعا مزريا في جميع الدول الإفريقية، جعلها تابعة بصورة مباشرة وكلية للاقتصاديات الغربية الاستعمارية، وأثر ذلك بصورة مباشرة على التوازنات الهيكلية والعدالة التوزيعية التي عوضت بسياسات عنصرية لصالح جماعات إثنية حاكمة على حساب الإثنيات الأخرى، وكان لهذه الأخيرة التي أقصيت من الحياة السياسية والإدارية وحرمت من المزايا الاقتصادية خاصة بعد تطبيق سياسات إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي دورا كبيرا في توسع أزمة الهوية والإندماج وتأجيج الصراعات على جميع المستويات بين سلطة حاكمة بصورة قصرية ومعارضة رافضة لكل ماهو ناتج عن هذه السلطة[48].

كما عملت الشروط الخارجية السياسية والاقتصادية على تفكيك مؤسسات الدولة في عدد من الدول الأفريقية، إذ نجحت مشروطية المؤسسات المالية الدولية في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي في بعض الدول وإلى انهياره في دول أخرى، وكان من نتائج ذلك أن كان هناك أكثر من 30 دولة أفريقية تجرعت مرارة الإصلاح الهيكلي، أما البعض الآخر فقد مني بالفشل، فأدى ذلك إلى إشعال العديد من الاضطرابات التي راح ضحيتها الآلاف من المواطنين، مما جعل الدولة في أفريقيا في مواجهة خيار صعب وأمام تحدي حقيقي[49].

1.6. تنافس القوى الكبرى على أفريقيا

تمثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين واليابان أهم القوى الكبرى التي تتنافس على تثبيت وجودعا في إفريقيا، أنتج هذا التنافس خلق صراعات جديدة بين القوى الدولية كان له انعكاس على استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في القارة، كما أن الدعم الخارجي فرض سلطة النخب والكيانات والأنظمة التي ظلت على ولاء للمستعمر، ويكون التدخل المباشر أحيانا لفرض هيمنة قيادة أو حزب معين أو المساعدة في القيام بانقلاب عسكري على بعض الأنظمة التي لا تريد استمراريتها[50].

يمتد تاريخ هذا التنافس إلى المرحلة الاستعمارية وبصورة كبيرة في مرحلة الحرب الباردة، أين كانت السياسات الإفريقية قائمة على الإعتمادية على إحدى المعسكرين الإشتراكي أوالليبرالي، ولهذا فإن نهاية الحرب الباردة لم يتبعها نهاية هذه الإعتمادية بل تطورت لتأخذ شكل التبعية التامة أي امتدادا لسيطرة أحد المعسكرين وتنافسهما على موارد القارة، وما زاد الأمر سوءا هو غياب سياسات وطنية قادرة على النهوض بإفريقيا خاصة في مجال التنمية الاقتصادية والصناعات الحربية، وهذا ما جعل إفريقيا كانت وما تزال أرضية خصبة للتنافس بين القوى الكبرى خدمة لمصالحها واستنزافا لموارد القارة.

2. أثار إشكالية الشرعية السياسية على التنمية والأمن

إن الوضع الذي تعيشة الأنظمة الإفريقية كان من بين أسباب إشكالية الشرعية في هذه الأنظمة، هذه الأخيرة انعكست على عمليات التنمية والأمن، نحاول توضيح ذلك في العناصر التالية:

1.2.إنعكاسات إشكالية الشرعية السياسية على الأمن

إن أبرز ما صاحب انهيار الدولة أو ضعفها في أفريقيا هو انعدام الأمن وعدم قدرة الدولة في حال وجودها على بسط نفوذها على كامل أراضيها، وقد نجم عن هذا الوضع لجوء بعض الحكومات من خارج وداخل القارة، وشركات عالمية لاستخدام المرتزقة والشركات الأمنية والعسكرية الخاصة لغرض توفير الأمن أو محاربة المتمردين، أو تأمين استغلال الموارد فيما عرف بخصخصة الأمن.

وأدت أزمة الثقة المتبادلة بين النظام والمواطنين إلى تزايد لجوء المواطنين إلى استخدام العنف والذي يأخذ أشكالا متعددة معادية للنظام القائم يصل إلى حد أعمال الشغب كالإضرابات والاغتيالات، وحتى يحافظ النظام على وجوده يتعامل مع هذه المعارضة العنيفة بأشكال متعددة من القمع الرسمي والإكراه المادي، فيستخدم الشرطة لقمع المتظاهرين، والجيش لفرض حالات الاستثنائية، والمخابرات لتصفية الشخصيات الأكثر تأثيرا في هذه المعارضة.

زيادة على هذا، فإن الفراغ الأمني وهشاشة الأنظمة السياسية الأفريقية يشكلان مناخا ملائما لتمدد الحركات الجهادية نتيجة انعدام سياسة التوزيع العادل للثروة، وانتشار الفساد بكل أنواعه، ما أدى إلى ارتفاع مستوى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وهذا الأمر يتضح جليا من وجود أزمة مأسسة، تنعكس في انفراد طائفة واحدة بالسلطة، ما يجعل الطابع الوحدانية والسلطوية والرعوية وانهيار قواعد العمل السياسي الشرعي هي الصفة المشتركة بين هذه الأنظمة.

وما زاد الأمر سوءا هو ضعف الدولة وعدم قدرتها على تحقيق الوحدة الإثنية المشتركة كآلية فعالة لمواجهة التعدد العرقي والإثني والقضاء على النزاعات بين الجماعات، فالغياب التام للتنمية الاقتصادية وانعدام العدالة التوزيعية وسياسات الإقصاء أو الإحتواء للمعارضة أثر بشكل سلبي على مفهوم المواطنة الصالحة المؤمنة بضرورة التوافق والتعايش المشترك لتحقيق المصلحة العامة، التي تتحقق ضمنها المصالح الخاصة بكل إثنية، ولهذا فقد يذهب البعض إلى اعتبار الدولة كسلطة عليا من بين عوامل تأجيج الصراعات وتقويض الاستقرار السياسي والاجتماعي.

فتصاعد حدة النزاعات بين الجماعات الإثنية المهمشة وبين النخبة الحاكمة أصبح يشكل خطر على الوحدة الوطنية ومصالحها العليا، وعلى الأداء الوظيفي لمؤسسات الدولة، ويعرقل عملية بناء الدولة ومسار التنمية لهذه الدول الهشة[51].

لا ينحصر تأثير النزاعات الإثنية على الوضع الداخلي فقط، بل قد يمتد إلى العلاقات بين الدول خاصة المتجاورة حدوديا، والمشتركة في الإثنيات عرقيا، وقد يتطور الأمر إلى حروب يطول أمدها، نذكر مثلا: توتر العلاقات بين السودان وأوغندا، بين ليبيريا وسيراليون، وبين بوروندي والكونغو...

وتنتشر ظاهرة تجنيد الأطفال في إفريقيا بشكر كبير كإنعكاس لظاهرة اللاأمن، حيث تتراوح نسبة الأطفال في هذه القارة بين 43 % إلى 54 %، يتم استغلال الأطفال في العمليات الحربية وبذلك يحرمون من حقوقهم في التعليم والصحة وغيرها من الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية حقوق ورفاهية الطفل الإفريقي، وقد يشترك في هذه الحروب حتى الأطفال دون سن الثامنة خاصة في المناطق التي تعرف صراعات إثنية عنيفة[52].

وينتج عن إشكالية الشرعية السياسية زيادة المعارضة المجتمعية للنظام وكيفية إدارة الحكم، وغياب العدالة التوزيعية سواء بالنسبة للموارد الاقتصادية أو المناصب السياسية، وينتقل الصراع هنا من طابعه الإثني إلى طابعه الوطني، بحيث لا تبنى فيه التحالفات بناء على الإنتماءات بل بناء على المصالح الاقتصادية والسياسية القابلة للتغيير والتطور تبعا لتغير المصالح وتطورها، ويكون لعمليات الفساد المنتشرة على مختلف المستويات الإدارية وحتى السياسية دورا كبيرا في تغذية هذه المعارضة التي مع الوقت يمكن أن تتحول إلى حرب أهلية ذات منشأ سياسي أو اقتصادي[53].

ونتيجة عجز الدولة في إفريقيا في أداء دورها في الحفاظ على الأمن وظمانه لمواطنيها، برزت فواعل جديدة غير الدولة تحاول تأدية هذا الدور في شكل شركات أمنية وطنية كانت أو أجنبية، إذ أصبحت الدولة تستعين بها في الحفاظ على الأمن، وقد عملت هذه الفواعل دورا بارزا في زيادة الصراعات المسلحة وغذت في الكثير من الأحيان العمليات الانقلابية، وأصبحت مصدر تهديد حقيقي وخطير على الأمن القومي في هذه الدول، بل أصبحت هذه الشركات الأمنية أقوى من الدولة في حد ذاتها، في ظل صعوبة احتواء وتنظيم والسيطرة على نشاط هذه الشركات الأمنية[54].

وقد تستغل الدول الاستعمارية الشركات الأمنية في الحفاظ على مصالحها في إفريقيا، من خلال التعاون معها أو تنسيق نشاطها خاصة في المناطق التي تعتبر حقول طاقوية كالمناطق التي تظم العديد من المناجم والمعادن وحقول النفط، وقد تستعين هذه الشركات بالمرتزقة لتأجيج النزاعات وإطالتها خدمة لمصالح الدول الكبرى، التي تزودها السلاح والعتاد.

هذه الصراعات وتزامنها مع عجز الدولة على خلق كيان سياسي شرعي قادرا على تلبية الحاجيات الأساسية لمواطنيها أدى إلى ظهور أزمة اللاأمن، أثرت سلبا على مختلف مجالات الحياة السياسية والأمنية وخاصة الاقتصادية والمتمثلة فيما يلي:

- أزمة الانتماء الوطني أدت إلى تصاعد حدة النزاع بين المجموعات الإثنية، وإلى تآكل شرعية الدولة وانتشار الصراعات وعدم استقرارها سياسيا.

- عدم اعتراف الدول بالمعارضة السياسية، واستعمال سياسة القمع والعنف لتحقيق أهداف سياسية، مما حول مؤسساتها التشريعية والقضائية إلى أداة تستخدمها النخبة الحاكمة للحصول على الدعم والتأييد السياسي.
- تدهور الاقتصاد وارتفاع مستوى المديونية والفقر.
- زيادة عدد اللاجئين الذين يتسببون في مشاكل سواء لدولة المنشأ أو دولة اللجوء.
- تجنيد الأطفال الذين يتم استخدامهم كمحاربين أو جواسيس من طرف النظام أو من طرف الجماعات الإثنية المعارضة.

2.إنعكاسات إشكالية الشرعية السياسية على التنمية

لقد طرح الدكتور حمدي عبد الرحمن سؤالا جوهريا مفاده: ما الذي يقف اليوم عائقا أمام تحقيق حلم النهضة الأفريقية؟ وحاول الإجابة على هذا التساؤل من خلال الإشارة إلى مقولة شهيرة لأحد شيوخ السوازي يقول فيها: "لدينا مشكلتان هما الفئران والحكومة"، فالنخب الحاكمة فاسدة، وتحاول التمسك بأهداف السلطة مهما كان الثمن، ويردف مستشهدا بمثال آخر عبر من خلاله الاقتصادي الغاني جورج آيتي عن جوهر المأساة الأفريقية بسبب النخب الحاكمة التي يطلق عليها اسم "نخب فرس النهر" فيقول: "جيل فرس النهر هي النخب الحاكمة، انهم عالقون في نظرياتهم الفكرية، يشكون من الاستعمار والامبريالية، لن يتحركوا قيد أنملة إذا طلبت منهم اصلاح الاقتصاد فلن يصلحوه، لأنهم ببساطة يستفيدون من الوضع الراهن الفاسد"[55].

تصل تداعيات إشكالية الشرعية السياسية في الأنظمة السياسية الأفريقية إلى الجانب الاقتصادي، وقد أثرت عليه بصورة سلبية جعلته عاجزا عن تحقيق معدلات نمو مقبولة في ظل غياب شبه كلي للتنمية، وما غذى هذا القصور هو ارتفاع حجم المديونية الخارجية إلى حد يصعب تسديدها، وارتفاع الميزانية العسكرية، وضعف مردودية المشاريع الإنتاجية نتيجة للإدارة اللاعقلانية للموارد الطبيعية، وارتفاع حالات اللاأمن... ما جعل أغلب الدول الإفريقية فقيرة.

كما تأثرت التنمية بصورة سلبية بزيادة الإنفاق العسكري من أجل مواجهة النزاعات والحروب الأهلية، فقد وصل الانفاق العسكري في أفريقيا عام 2017 إلى نحو 42.6 مليار دولار، في حين بلغ مجموع الانفاق منذ العام 2008 إلى غاية العام 2018 مبلغ 409.3 مليار دولار في منحنى تصاعدي يؤكد التوجه الحكومي المتزايد في القارة نحو التسلح والاهتمام بالجوانب العسكرية، وتحديث الجيوش رغم الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها المختلفة على أغلب الاقتصاديات الأفريقية التي أقرت العديد من التدابير والإجراءات التقشفية لمواجهتها[56].

الخاتمة

ارتبطت إشكالية الشرعية السياسية في الأنظمة السياسية الأفريقية ببناء الدولة بعد الاستقلال، حيث لم تنجح هذه الأنظمة في كسب تأييد مواطنيها نتيجة لعجزها عن بناء شرعيتها السياسية بمصادرها وأنواعها المختلفة، وهذا ما جعلها تعاني من أزمة شرعية سياسية عصفت بالأمن والتنمية.

من خلال دراستنا هذه توصلنا لمجموعة من النتائج أهمها:

– إن الأنظمة السياسية الإفريقية هي أنظمة سلطوية لا تعكس إرادة ومطالب مواطنيها، مما جعلها تفشل في كسب الشرعية السياسية، فهي إما نظم نخب عسكرية نشأت خارج الحياة السياسية الديمقراطية عن طريق الانقلابات، أو نظم قبلية إثنية، إذ تسعى النخب الحاكمة فيها إلى الاستيلاء على السلطة والاستمرار فيها ما دفع بها للبحث على آليات ووسائل غير ديمقراطية تضمن بقائها واستمراريتها في الحكم حفاظا على مصالحها، وهذا ما يقوض مقومات الاستقرار السياسي والاجتماعي ويحول دون تحقيق التنمية بمختلف أشكالها.

– من المشكلات التي تواجه بناء أنظمة شرعية في إفريقيا هو فشل الأنظمة السياسية في التعامل مع التنوع العرقي والديني واللغوي الذي يميز مجتمعاتها، وغياب مرجعية دستورية تحدد فيها طبيعة النظام والمهام الموكل لكل مؤسسة من مؤسسات الدولة، الشيء الذي أفقدها القدرة على احتواء الصراعات الإثنية والحروب الأهلية التي تعمق من مشاكل الدولة، وتهدد وجودها في بعض الأحيان.

وهذه النتائج هي ما يثبت صحة فرضيات دراستنا، وكإجابة عن الإشكالية فإن أغلب الأنظمة الأفريقية تعيش أزمة شرعية سياسية حقيقية متعددة الأبعاد خاصة في جانبها الدستوري والمؤسسي، جسدتها العلاقة العدوانية بين السلطة والمجتمع، عصفت بالاستقرار السياسي والاجتماعي، وأثرت بصورة مباشرة على عمليات الأمن والتنمية.

ويمكن لنا تقديم بعض التوصيات كما يلي:

– لا بد من بناء هوية وطنية جامعة تظم التعدد وتنمي الولاء للدولة وتلغي الانتماءات الأخرى.

– لا يمكن تجاوز حالة عدم الاستقرار في الأنظمة الإفريقية دون العمل على إلغاء مظاهر فشل الدولة خاصة في مجال السياسي والاقتصادي، فتحقيق الأمن يشترط تنمية سياسية، اقتصادية، اجتماعية في إطار إستراتيجية بناء الدولة.

– من أجل إعادة بناء شرعية النظم الأفريقية، وجب عليها تكريس مبدأ الديمقراطية السياسية عن طريق إطلاق حرية التفكير السياسي، وإنشاء الأحزاب السياسية، وتداول السلطة سلميا للوصول إلى الاستقرار السياسي الذي يشجع على الاستثمار، ومن جهة أخرى يجب عليها تجاوز النظرة التقليدية للأمن المرتكزة على الجانب العسكري دون الجوانب الأخرى، والتي تلعب دورا هاما في تحسين الحياة السياسية وازدهارها والنهوض بقطاع التنمية.

– أن تنبع الإرادة الحقيقية للتغيير والإصلاح السياسي من داخل تلك الدول ذاتها، وبما يتناسب مع قدراتها ومتطلباتها، ولا يمنع هذا بأية حال من الانفتاح على تجارب الدول الأخرى في العالم الخارجي، ومحاولة الاستفادة منها في وضع السياسات والبرامج والاستراتيجيات الإصلاحية المتعددة.

– حتمية الانتقال من مفهوم الجيوش السياسة إلى مفهوم الجيوش الاحترافية لصبغ العمليات السياسية بالطابع المدني، وإعادة الجيش إلى الثكنات وأداء وظائفه الحقيقية في صيانة الأمن القومي وتحقيق الاستقرار الداخلي باعتباره حامي الدولة والأمة.

الهوامش:

[1] حزام والي خميس، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية – مع الإشارة إلى تجربة الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 20.

[2] Max Webber**, The theory of Social and Economic Organisation**, 6 th ed , translated by A. M Henderson and talcott parsons., New York: Freepress, 1969, P 13.

[3] ديفارجيه موريس، **في الديكتاتورية**، ترجمة هشام متولي، منشورات عويدات، بيروت، [ب.س.ن]، ص57.

[4] حزام والي خميس، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[5] بولان ريمون، **الأخلاق والسياسة**، ترجمة عادل العوا، (ب د ن)، طرابلس، 1988، ص448.

[6] ابن خلدون عبد الرحمن، **المقدمة**، دار القلم، بيروت، 1981، ص 209.

[7] الكيلاني عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، 1993، ص151.

[8] كواكو جان مارك، **الشرعية والسياسة**، ترجمة خليل إبراهيم الطيار، المركز العالمي للدراسات السياسية، عمان، 2001، ص27.

[9] **المرجع نفسه**، ص 62.

[10] Max Webber, Op. Cit , p130.

[11] حزام والي خميس، مرجع سبق ذكره، ص 34، 35.

[12] سعد الدين إبراهيم، "مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية"، ورقة قدمت إلى: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص406.

[13] الحسيني السيد، **علم الاجتماع السياسي – المفاهيم والقضايا**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص252.

[14] سلامة غسان، **نحو عقد اجتماعي عربي جديد – بحث في الشرعية الدستورية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص 14.

[15] كامل محمد ثامر، "إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 251، 2000، ص 114.

[16] سلامة غسان، مرجع سبق ذكره، ص 25 – 27.

[17] حماد مجدي، **العسكريون العرب وقضية الوحدة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص 241.

[18] كامل محمد ثامر، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[19] داود نبيلة، **الموسوعة السياسية المعاصرة**، مكتبة غريب، القاهرة، 1991، ص62.

[20] كامل محمد ثامر، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[21] حسين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية – الاتجاهات الحديثة في دراستها**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص267.

[22] المرجع نفسه، ص 62.

[23] حزام والي خميس، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[24] نصر مهنا محمد والصالحي عبد الرحمن، **علم السياسة بين التنظير والمعاصرة**، مطبعة أطلس، القاهرة، 1985، ص291.

[25] حزام والي خميس، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[26] حماد مجدي، مرجع سبق ذكره، ص 243.

[27] حزام والي خميس، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[28] ديلمي شكرين، "تطور مفهوم الدولة في إفريقيا"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد03، 2020، ص42.

[29] المرجع نفسه، ص44.

[30] كايس شريف، "تطور وتكريس حقوق الإنسان في الأنظمة الدستورية الإفريقية"، **مجلة المجلس الدستوري**، العدد04، 2014، ص 69، 70.

[31] السيد ضلع جمال محمد، **أزمة الشرعية السياسية في إفريقيا**، مركز الدراسات والبحوث الإفريقية، القاهرة، 2004، ص11.

[32] مدوني علي، "قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها"، **أطروحة دكتوراه**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص 132، 133.

[33] إزيفيدو ماريو، **الإثنية والتحول الديمقراطي (الكاميرون والجابون)**، ترجمة نهاد جوهر، مجلد الحكم والسياسة في إفريقيا، االمجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003 -2004، ص442 .

[34] مدوني علي، مرجع سبق ذكره، ص183.

[35] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[36] التحولات الديمقراطية في إفريقيا، على الرابط **http://www.moqatel.com** ، تاريخ التصفح 15/ 07/ 2022.

[37] قيصران هناء، "العنف السياسي وأزمة بناء الدولة الوطنية في أفريقيا"، **مجلة أكاديميا للعلوم السياسية**، المجلد 06، عدد02، 2020، ص212.

[38] مدوني علي، مرجع سبق ذكره، ص170.

[39] بوحنية قوي، "الظاهرة الانقلابية في إفريقيا السياقات والتفسيرات"، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط **https://studies.aljazeera.net**، تاريخ النشر 27 سبتمبر 2022، تاريخ التصفح 09 مارس 2023.

[40] بهولي لبنى، "السياسات الاستعمارية والظاهرة الإثنية في إفريقيا جنوب الصحراء"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، عدد03، 2020، ص89.

[41] علوي ج، **دراسة في العلاقات بين الأزمة الداخلية والسلوك الدولي في القارة الأفريقية**، دار الثقافة للنشر، القاهرة، 1986، ص45.

[42] زغوني رابح، "تحدي بناء هوية وطنية جامعة في الدولة متعددة الإثنيات في إفريقيا"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، عدد03، 2020، ص131.

[43] حمدي عبد الرحمن، "ظاهرة التحول في أفريقيا والقضايا والنماذج وأفاق المستقبل"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد113، 1997، ص 8- 10.

[44] الشاه أحمد غالب، زيد عدنان محسن، "واقع ومستقبل السيادة الوطنية في أفريقيا"، **مجلة دراسات إفريقية**، عدد02، 2017، ص34.

[45] المرجع نفسه، ص 28-29.

[46] Joseph Richard & Herbst Jeffrey, "Correspondence: Responding to State Failure in Africa", **International Security,** Vol 22, 1997, p 181.

[47] زغوني، ص132.

[48] Kpundh Sahr Jhon, Limiting administrative corruption in Sierra leone**, Modern African studies**, Uni press combridge, Vol 32, N°1, 1994, p 140.‹

[49] الشاه أحمد غالب، مرجع سبق ذكره، ص40.

[50] سالم نسرين، "أزمة بناء الدولة في إفريقيا: الواقع والرهانات"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، عدد03، 2020، ص204.

[51] مزارة زهيرة، "التنوع الإثني وانعكاساته على عملية بناء الدولة في منطقة الساحل الأفريقي: بين ضرورة تحقيق التكامل الاجتماعي والحفاظ على الوحدة الوطنية"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، عدد03، 2020، ص284.

[52] Stuart Maseen, "The use of children as soldies in Africa, A country analysis of children cruitment and participation in armed conflict" ,june 1998, p 3 on : **www.relief.web.int/library/documents/chil sold.htm**

[53] E.Brown Simon, **the International Dimension of Internal conflict**, the M it press studio in International Security,London, 1996, p- p,14-21

[54] بوحنية قوي، مرجع سبق ذكره.

[55] دراجي هشام، أمننة التنمية في إفريقيا، **أطروحة دكتوراه**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020-2021، ص106.

[56] المرجع نفسه، ص 136.